

Distr.: General
6 January 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نسخة من التقرير الموجز لحلقة العمل المشتركة التي استضافتها جنوب أفريقيا والهيئة المعنية بتقرير مجلس الأمن عن تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ميدان صون السلام والأمن الدوليين، والتي عقدت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسو سانغو
السفير والممثل الدائم
جنوب أفريقيا



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

التقرير الموجز لحلقة العمل المشتركة التي استضافتها جنوب أفريقيا والهيئة المعنية بتقرير مجلس الأمن عن تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ميدان صون السلام والأمن الدوليين - نيويورك، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

المعلومات الأساسية والسياق

تمهيدا للمناقشة الرفيعة المستوى التي سيجريها مجلس الأمن عن العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، في أثناء رئاسة جنوب أفريقيا للمجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اشتركت البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، والهيئة المعنية بتقرير مجلس الأمن في استضافة حلقة عمل في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد دعي لحضور حلقة العمل أعضاء مجلس الأمن، وممثلو البلدان التي لها تمثيل في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الموجودون في نيويورك، والقائمون حاليا برئاسة الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية الخمس. وقام بتمثيل مفوضية الاتحاد الأفريقي مراقبها الدائم لدى الأمم المتحدة، تيتي أنطونيو. كذلك دعي للمشاركة في حلقة العمل ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وإيفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وانقسمت حلقة العمل إلى جلستين ركزت إحداهما على الحالة الراهنة للشراكة والدروس المستفادة، والأخرى على سبل المضي قدما في استكشاف طرق ملموسة لإرساء العلاقة الاستراتيجية بين الاتحاد والأمم المتحدة على أسس وطيدة.

الجلسة الأولى: الحالة الراهنة للشراكة والدروس المستفادة

الصعيد المؤسسي: تم التأكيد من جديد على المسؤولية الرئيسية المنوطة بمجلس الأمن فيما يتصل بصون السلام والأمن الدوليين، والتصديق في ذات الوقت على الدور المكمل الهام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في هذا السياق، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، قامت الأمانتان بتعميق العلاقة بينهما على الصعيد المؤسسي. فقد ارتقت الأمم المتحدة مؤخرا بمكتبها التمثيلي في أديس أبابا. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التعاون القائم بين المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ مثالا للعلاقة

المتنامية التي تعمل في إطارها المنظمتان بصورة جماعية على مواجهة التحديات الماثلة أمام السودان.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن التحديات التي تكتنف هذه العلاقة، وبخاصة على الصعيد التشريعي (مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي)، لا تزال قائمة. فعلى الرغم من أن الاجتماعات السنوية التي تعقد منذ عام ٢٠٠٧ بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن قد أصبحت السمة الجوهرية لهذه العلاقة، فإنه لا يوجد بخلاف تلك الاجتماعات أي تفاعل نشط بين الهيئتين. ويمكن لهذه الاجتماعات السنوية أن تدفع بهذه العلاقة في اتجاه استراتيجي أعمق. فقد شكل الاجتماع الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١١ تطورا لاقى الترحيب بسبب تركيزه على القضايا الفنية. وعلى الرغم مما اتسم به ذلك الاجتماع من صعوبات بسبب تباين وجهات النظر، فقد شهد بعض حالات التحوار الإيجابية، من قبيل المناقشات التي تمت بشأن كوت ديفوار وليبيا والصومال والسودان. وقد ساعدت تلك المناقشات في إيجاد تفهم لوجهات النظر المتباينة للمجلسين اللذين كثيرا ما ينظران في نفس القضايا في إطار جدول أعمال كل منهما. وقد برهنت تلك المناقشات على أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يمكنهما تناول القضايا الفنية بدلا من الانشغال بالمسائل الإجرائية أو الدخول في مناقشات عامة بشأن التعاون. كذلك كان من بين الإجراءات المبتكرة الجيدة التي اتخذت للإعداد للاجتماع بين المجلسين قيام الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها بعقد اجتماع قبل إجراء المناقشات السنوية دُعي إليه أعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للتحوار مع أعضاء المجلس قبل الزيارة المنتظرة.

الصعيد التنفيذي: شهدت فترة انتهاء الحرب الباردة زيادة في مستوى النزاعات داخل الدول، ولدى المنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي، ميزة نسبية واضحة تتيح لها التصدي لهذه التحديات في البيئات المعقدة. ويتطلب هذا توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية وإضفاء الطابع الاستراتيجي عليه.

وعلى الصعيد التنفيذي، تنشط الأمانة العامة للأمم المتحدة في دعم هيكل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من خلال تنفيذ برنامج لبناء القدرات مدته عشر سنوات. كذلك تستفيد المنظمتان من نشر بعثات مشتركة للتقييم الفني. ومن الأمثلة الأخرى على هذا التعاون النموذج الذي تمثله البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتعاون بشأن الصومال. وقد كان الاتحاد الأفريقي في كثير من الأحيان هو أول من يستجيب للاحتياجات في البيئات المعادية مثل الصومال ودارفور نظرا لأن

القيود المفروضة على عمليات النشر التابعة له أقل مما هو الحال بالنسبة للأمم المتحدة. غير أن الصعوبة تكمن في ضمان تزويد عمليات حفظ السلام تلك بالتمويل والدعم اللوجستي على نحو قابل للاستمرار ويمكن التنبؤ به. وفي هذا الصدد، لا يزال تقرير برودي (A/63/666-S/2008/813) يشكل مصدرا للأفكار القيمة التي لها وجاهتها في التصدي لهذه التحديات الرئيسية.

التحديات المتعلقة بالفصل الثامن: على الرغم مما ورد في الفصل الثامن، فإن ميثاق الأمم المتحدة لم يتوخ هذا النمو الذي شهدته المنظمات الإقليمية التي تؤدي دورا استراتيجيا بسبب قربها من حالات التراجع. وثمة أهمية بالغة لإدارة العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما في المجالات التي لمجلس الأمن فيها ميزة نسبية، من قبيل منع نشوب النزاعات والوساطة. ويبرهن النجاح الذي تحقق في غينيا على مزايا هذا التعاون. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من مبدأ التكامل في سياق الفصل الثامن من الميثاق.

عدم وجود نموذج وحيد للتعاون: بالنظر إلى أن كل حالة من حالات النزاع تشكل حالة فريدة من نوعها، فقد أظهرت التجربة أنه لا يوجد حل واحد يفيد في حل النزاعات في جميع الحالات.

تنسيق السياسات واتساقها: يتعاون مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تعاوناً وثيقاً في المجالات التي تتلاقى فيها آراؤهما السياسية. غير أن النجاح لم يحالفهما دائماً في إدارة الحالات التي كانت وجهات نظرهما السياسية فيها متباعدة، ولم يكن ذلك مواتياً لتشجيع الشراكة الاستراتيجية بينهما. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على بعض الخلافات التي نشأت مؤخراً، ولا سيما فيما يتعلق بليبيا وكوت ديفوار. وتم التأكيد مجدداً على مبدأ التفويض فيما يتصل بالمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأمم المتحدة. وأشار إلى أن الانتقائية والتعامل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أساس انتقائي عندما يكون الأمر ملائماً ومناسباً من الوجهة السياسية بالنسبة لمجلس الأمن لا يفيد المصلحة الجماعية فيما يتصل بإرساء السلام والأمن الدائمين. ولا بد للمجلسين من أن يجدا طريقة صالحة لإدارة خلافتهما.

الجلسة الثانية: سبل المضي قدماً في توطيد العلاقة

وضع الفصل الثامن في منظوره السليم: ثمة حاجة لفهم دور المنظمات الإقليمية في فترة ما بعد الحرب الباردة وإمعان النظر فيه. ومن شأن هذا التفكير المتروكي أن يساعد في إزالة الحاحز النفسي القائم في إطار هذه العلاقة. وثمة حاجة لوضع منظور شامل لتفسير مسألة تنفيذ الفصل الثامن وإيجاد فهم مشترك لها.

مبدأ القوة والميزة النسبيتين: من الضروري مراعاة آراء المنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي، بالنظر إلى قربها من حالات النزاع.

تعزيز الاجتماع السنوي المشترك: يمكن في هذا السياق تعزيز العلاقة من خلال الاضطلاع بمشاورات مستمرة على مدى العام، بالإضافة إلى الاجتماعات السنوية. ويمكن أيضا التشجيع على التفاعل المستمر بين رئيس مجلس الأمن ورئيس مجلس السلام والأمن. ويلزم أيضا إيجاد تفاعل وثيق بين مجلس الأمن وممثلي مجلس السلام والأمن في نيويورك. وينبغي مواصلة الاستعانة بالفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها باعتباره منبرا لتعزيز العلاقة بين المجلسين.

الملكية الأفريقية والسيادة الوطنية: لا غنى لاستدامة مبادرات السلام عن أعمال مبدأي الملكية الوطنية وسيادة الدول الواجبي الاحترام. فالمساعي التي تبذلها الأطراف المتضررة مباشرة من النزاعات، بما في ذلك منطقة النزاع، ينبغي وضعها موضع الاعتبار. التسلسل الإداري: ينبغي أن تُحدّد هذه البارامترات الهامة تحديدا واضحا، وبخاصة عند وجود وسيط/ممثل مشترك.

مبدأ التفويض: يلزم زيادة إمعان النظر في الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة فيما يتصل بعلاقتها بمجلس الأمن. فالتفرقة بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية القائمة في القارة قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تعقيد الطريقة التي يدير بها مجلس الأمن علاقته بأفريقيا.

تنسيق السياسات واتساقها: يمكن لتنسيق السياسات بين المنظمتين أن يساعد كثيرا في التعامل استراتيجيا مع حالات النزاع ومنع نشوب النزاعات في أفريقيا. ولهذا أهمية حيوية في ظل ندرة الموارد المتاحة.

تقسيم العمل وتقاسم الأعباء على نحو مثمر: ينبغي أيضا الاتفاق بوضوح على تقسيم العمل على أساس المسؤوليات المنوطة بكل جهة. وفي ضوء اختلاف ولايات المنظمتين، من المهم ضمان التناسب في تقاسم الأعباء المتعلقة بكفالة استتباب السلام والأمن في أفريقيا.

الدعم المالي: في ضوء التحديات الجسيمة التي تعترض السبيل أمام إرساء السلام والأمن ومحدودية الموارد المتاحة للتصدي لهذه التحديات، سيفيد الاتحاد الأفريقي أن يتلقى دعما ماليا يتسم بالمرونة والانتظام والاستدامة من الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات/الجهات المعنية الدولية.

بناء القدرات: ينبغي الاستمرار في بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في سياق برنامج بناء القدرات الحالي ذي العشر سنوات.

عدم وجود نهج واحد يناسب جميع الحالات: يمكن للمنظمات الإقليمية أن تكون أكثر مرونة بكثير من الهيئات العالمية، من قبيل الأمم المتحدة. وينبغي تكييف النهج الجماعية بحيث تتناسب مع الحالات المختلفة، تبعاً للاحتياجات الاستراتيجية والتنفيذية. وقد اتضح، وخصوصاً في الأعوام القليلة الماضية، أن المنظمين لن تكون آراؤهما دائماً متفقة، ولكن يجب على المجلسين أن يعملوا، على التقليل من الاختلافات إلى أدنى حد بمساعدة من الأمانتين، وذلك سعياً إلى تحقيق الأهداف المتماثلة في مجال إرساء السلام والأمن في القارة.